

المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة الجلسات العامة

مُوجز

لأهم القرارات التي اتخذها المجلس في جلسته العامة الرابعة رقم (257 / ف 9 / د 2)
المنعقدة يوم الخميس بتاريخ 17 صفر 1438 هـ الموافق 17 نوفمبر 2016م

جلسة المجلس الرابعة	
- <u>البند الأول ..</u> الاعتذارات. - تلت الأمانة العامة للمجلس أسماء المعتذرين عن عدم حضور هذه الجلسة وهم: (أحمد حسين بوكلاه، خالد علي الزعابي، راشد الغول السلامي، محمد عبيد الشامسي).	- <u>البند الثاني ..</u> التصديق على مضبطة الجلسة السابقة.
- صادق المجلس على مضبطة الجلسة العامة الثالثة المنعقدة يوم الخميس الموافق 3 نوفمبر 2016م.	- <u>البند الثالث ..</u> مشروع التوصيات.
* <u>مشروع توصيات بشأن مناقشة سياسة دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة ..</u> - اطلع المجلس على مشروع التوصيات الخاصة بمناقشة سياسة دائرة التنمية الاقتصادية في إمارة الشارقة والوارد من لجنة إعداد مشروع التوصيات، حيث قام المجلس بإجراء عدة تعديلات عليها وأقر في النهاية اعتماد (8) توصيات، تضمنت النقاط التالية: (لتعزيز مكان القوة في اقتصاد الإمارة يتطلع المجلس إلى زيادة التنسيق المشترك مع الجهات ذات العلاقة في القطاع الاقتصادي بالتكامل مع المجلس الاقتصادي لإمارة الشارقة وذلك لضمان تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وفق مؤشرات دولية معتمدة تضمن بيئة اقتصادية جاذبة.	

تطوير سياسات وأعمال واختصاصات الدائرة بما يحقق الاستدامة والتركيز على مخرجات التنمية الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات الاقتصادية ذات العلاقة وفق مؤشرات معتمدة في الدولة. تطوير الربط الالكتروني الشامل مع الجهات المعنية لتحقيق سرعة وجودة الانجاز في تقديم الخدمات الالكترونية والذكية. تطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين ورجال الأعمال التي تقوم بها الدائرة لزيادة تدفق رؤوس الأموال واستثمارها في القطاعات الاقتصادية وفق مؤشر تدفقات الاستثمار المعتمد في الدولة. إعادة دراسة الرسوم المفروضة وفق اللائحة المعتمدة على المؤسسات بكافة اشكالها التجارية والمهنية والصناعية في المدن والمناطق التابعة للإمارة كالمنطقة الوسطى والشرقية مما يسهم في جذب المستثمرين ويعزز جاذبيتهم في الإمارة. تقديم حوافز لرخصة اعتماد تتيح للراغبين المدرجين تحت الفئات الست في تمكينهم من ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية وفق تطلعات سمو حاكم الشارقة لرفع معيشتهم وتأمين مصادر دخل دائمة مع دعم مشاريعهم وتخصيص منصات لعرض منتجاتهم. إعداد دراسة معيارية مع الجهات المختصة تقارن بين أفضل ممارسات الاعمال الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في الناتج الاقتصادي المحلي بما يتناسب مع توجهات الدولة نحو اقتصاد المعرفة وريادة الأعمال. إعادة تقييم نظم الرقابة الحالية على المنشآت المخالفة للأنظمة الصحية والبيئية والأمنية بما يندرج تحت اختصاصات الدائرة بالتعاون مع الجهات المعنية للحد من تلك المخالفات).	
- ناقش المجلس سياسة دائرة التخطيط والمساحة في إمارة الشارقة بحضور سعادة المهندس/ صلاح بن بطي المهيري- عضو المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة رئيس دائرة التخطيط والمساحة، ومرافقيه الكرام من الدائرة.	- <u>البند الرابع ..</u> الموضوعات العامة.

- تقدم أعضاء وعضوات المجلس بطرح العديد من المحاور والتساؤلات والاستفسارات ومنها: (ما رؤية الدائرة لتطوير وتأهيل الكادر البشري كجزء من استراتيجيتها في التمكين الوظيفي، وما إمكانية استحداث منصب مدير عام للدائرة ومنصب مساعد للمدير وذلك لتقليل المركزية وتأهيل قيادات الصف الثاني، ما مدى إمكانية افتتاح أفرع جديدة لسد حاجات التخطيط خاصة في منطقة المدام ومنطقة مليحة ومنطقة البطائح وكذلك منطقة الحميرية، ما هي المعايير والشروط الخاصة للمواطنين الذين تقدموا بطلبات أراضي سكنية للزوجة الثانية لتحقيق الاستقرار الأسري، ما مدى إمكانية التنسيق مع دائرة الإسكان لتخصيص واعتماد مجمعات سكنية بأربعة نماذج عصرية وبمعايير واشتراطات تلبى احتياجات الأسر وتحقق العدالة بين أفراد المجتمع، أصدر صاحب السمو الحاكم توجيهات بمعاملة أبناء المواطنين أسوةً بالمواطنين ومنحهم أراضي سكنية والآن هناك حالات عديدة صدرت لها موافقات من دائرة الإسكان ولم تُصرف لهم حتى الآن أراضي سكنية فما هي الشروط المطلوبة لمنح هذه الفئة أراضي سكنية، ما هي السياسة الإعلامية التي تتبناها الدائرة للتعريف بمشاريعها وخططها لضمان المشاركة في استيعاب هذه الخطط، وهل من توجه لإشراك المجتمع من خلال ندوات وورش تُعرف الأهالي والمواطنين وتسجل آرائهم بشأن مشاريع التنمية والخطط المتنوعة كون المواطن جزءاً منها، هل تم اعتماد قرار بتنظيم تراكيب الأراضي وآلية تحويلها من زراعي إلى سكني أو تجاري وفي المستقبل إعادة تحويلها إلى زراعي مرة أخرى، ما إمكانية إصدار قرار بتفويض استخدام التوقيع الإلكتروني لإنجاز إصدار الخرائط والمعاملات اليومية أسوةً بالدوائر الحكومية في إمارة الشارقة، ما أسباب قيام الدائرة بربط اشتراط إنجاز إحدى الأرضين لصرف الأرض الأخرى، وما إمكانية تجاوز هذا الشرط لصرف الأرضين التجارية والصناعية في وقت واحد، ما مدى إمكانية إعادة تخطيط الطريق الواصل بين دوار المدام باتجاه منطقة البداير بحيث يتم إنشاء دوار مقابل مدخل معسكر رفادة بدلاً من إنشاء جسر علوي لا يخدم العابرين، ما هي خطط وبرامج الدائرة لإعادة تخطيط وتطوير المناطق القديمة المتدهورة في الإمارة، ما هي جهود الدائرة لتوفير الأراضي السكنية لمكرمة صاحب السمو الحاكم وهي (1000) مسكن للمستفيدين من الخدمات الاجتماعية، قامت الدائرة مشكورة

باستحداث أنماط سكنية في شكل بنايات سكنية في دبا الحصن وحتى الآن لم يبدأ العمل في إنجازها إلا من قبل مبادرات رئيس الدولة- حفظه الله، هل هناك تنسيق مع دائرة الإسكان، ما إمكانية تخصيص برزه في المنطقة الوسطى وبرزه في المنطقة الشرقية لاستقبال طلبات المواطنين، ما هي آلية عمل اللجنة والمعايير التي تستند عليها في تخصيص الأراضي، في إطار العلاقة التكاملية بين اللجنة والمجالس البلدية التسع في إمارة الشارقة ما هي آلية التنسيق والتعاون لتوحيد الجهود المشتركة، كم عدد الأراضي التي تم تخصيصها من قبل اللجنة للمواطنين منذ إنشائها وحتى الآن، هل لديكم توجه لمعالجة ما نتج عن طفرة عمرانية كبيرة في منطقتي التعاون والخان من أبنية متلاصقة، هل تراعي الدائرة في كافة مخططاتها للأراضي السكنية والصناعية والتجارية تخصيص مساحات خضراء والتي تعد هامة للحفاظ على البيئة والصحة وتلك المساحة لا تقتصر على الحدائق فقط بل تشمل كافة المسطحات التي تمثل رئة المدن، هل تشارك الدائرة في كافة الملتقيات الخارجية وترسل كوادرها الوظيفية للاطلاع على التجارب العالمية المتقدمة في مجال التخطيط، ما هي آلية منح الأراضي السكنية للأشخاص الذين قاموا بشراء أراضي منح سابقة في النظام السابق حيث كانت الأرض تُحول باسم الشخص الذي اشترى هذه الأرض مع وجود مستندات تثبت شرائه الأرض ومع ذلك يُمنع هذا المشتري من الحصول على أرض وتُسجل عليه الأرض كمنحة، ما إمكانية زيادة مساحات تخصيص الأراضي الصناعية والتجارية الممنوحة للمواطنين في المنطقة الوسطى خاصة منطقة البطائح، ما هي الاعتبارات التي تركز عليها دائرة التخطيط في توزيع الأراضي السكنية على المواطنين من حيث تحديد الموقع وحجم الأرض، وهل هناك آلية واضحة لتوزيع تلك الأراضي على المواطنين، ما هي اشتراطات سحب الأراضي السكنية والصناعية والتجارية من قبل المواطنين، وهل هناك استثناءات في حالة عدم إنجاز الأرض في المدة المحددة حفاظاً على مبدأ تكافؤ الفرص، وهل تم الاعلان عن هذه الاشتراطات وتوضيحها عند تسليم الأراضي الممنوحة من خلال خطة مدروسة للتقليل من الشكاوى، وما هي الآلية المتبعة لسحب الأراضي الممنوحة، ما هي الحلول التي وضعت من قبل دائرتكم الموقرة لتخطيط الأراضي مستقبلاً والعمل على إيجاد حل لمشكلة شح الأراضي السكنية التي أصبحت من المشاكل المؤرقة

للمواطن، ما هي الاحترازاات التي تتخذها الدائرة للمجمعات السكنية التي أنشأت على مجاري الوديان، ما هي الاشتراطات المتبعة لدى الدائرة في منح الزوجة الثانية أرضاً سكنية، وهل هناك لوائح تقيد أو تنظم هذا المنح، في الفترة السابقة تم توزيع أراضي صناعية في منطقة الحراي الصناعية بمساحة (16×13)، هل هذه المساحة كافية للاستثمار، قامت مؤخراً دائرة الأراضي والأملاك في إمارة دبي بالسماح برهن الأراضي الممنوحة في الإمارة بشروط وضوابط معينة فهل لدى الدائرة خطة لمسايرة هذا التوجه تسهيلاً وخدمة للمواطنين في الإمارة، كم تبلغ نسبة التوطين في الدائرة، وهل لديكم برامج وخطط لزيادة نسبة التوطين وجذب الخريجين الجدد للعمل بالدائرة، وهل هناك برامج لتبني طلبة الجامعات ودعم ما تتناسب تخصصاتهم مع عمل ومهام الدائرة، ما هي برامج العمل الموضوعة من قبلكم لتوفير الحد المتوسط لمواطني الإمارة من الأراضي السكنية أو التجارية أو الصناعية خاصة في بعض مناطق الإمارة التي أصبحت فيها الأراضي قليلة، ما هي رؤية الدائرة في تلاقي أدوارها مع التخطيط الاقتصادي بالتعاون مع الجهات الاقتصادية في الإمارة لتخصيص المناطق الصناعية والاستثمارية والتجارية لإقامة المجمعات الصناعية في بيئة تحتية مجهزة وكذلك المواقع المخصصة للزراعة كاستثمار زراعي وليس عزب، لتأمين البديل الغذائي من جهة ولتنمية مساهمة القطاع الاستثماري بجميع مجالاته في الناتج المحلي للإمارة، ما هي خطة دائرتكم لمنع المساس بالبيئة سلبياً بحسب توجيهات سمو الحاكم، إلى متى سيظل المواطن يقبع على أبواب الدائرة بانتظار تدوين اسمه في القائمة لمقابلة رئيس الدائرة، الأمر الذي لا يتفق وكرامة المواطن في الحصول على حق من حقوقه، ما إمكانية تحديد فترة زمنية توضح استحقاق المواطن للأرض حتى وإن طالّت المدة، ما الجدوى من منح الأراضي التجارية والصناعية للمواطنين في ظل عدم وجود خدمات بهذه الأراضي تسمح باستثمارها، تم تخصيص مباني في مناطق مختلفة من الإمارة لدعم المطلقات والأرامل وتم تخصيص أراضي لهذه المباني إلا أن المشروع تأخر في مدينة زايد بسبب عدم توفر هذه الأراضي، هناك مشروعان أمر صاحب السمو بتنفيذهما في دبا الحصن، المشروع الأول شاطئ السيدات

الخاص، والمشروع الثاني مسجد في مدخل المدينة وحتى الآن لم يتم إصدار خرائط لهذه المشروعات، وغيرها).

*** وتوالت الردود الوافية على مداخلات الأعضاء من سعادة رئيس دائرة**

التخطيط والمساحة ومعاونيه الكرام، كالتالي:

- تنفيذ طريق الشارقة خورفكان ب 4 مليارات درهم، ورفع كفاءة طريق الشارقة مليحة ب 350 مليوناً، ورفع كفاءة طريق الشارقة الجديد، علاوة على العمل في تصميم طريق الشارقة دبا الحصن بطول 104 كلم، وتطوير كورنيش كلباء، وتنفيذ الكاسر، وشاطئ سياحي ترفيهي بكلفة إجمالية 200 مليون درهم، والعمل على تنفيذ الطريق الدائري في مليحة المدام لنقل الشاحنات العابرة إلى العين ودبي بتكلفة تقريبية 600 مليون درهم، واستكمال مشروع التسمية والترقيم على مستوى الإمارة، بالتنسيق مع مجلس التخطيط العمراني، بكلفة 18 مليون درهم، وجار الانتهاء من مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في الجديد بتكلفة 200 مليون درهم، والإشادة بمبادرة صاحب السمو حاكم الشارقة بتخصيص أرض في الرحمانية بمساحة (27 مليون قدم2) لمدينة الشارقة للرعاية الصحية لتصبح على قمة الخدمات الصحية، والإشارة إلى إحلال 19 منطقة قديمة في الشارقة، و12 في الشرقية، و6 في الوسطى.

- الدائرة تستهدي في سياستها برؤية صاحب السمو حاكم الشارقة، المتمثلة في توفير بيئة عمرانية مثلى للمواطنين والمقيمين، والتي تترجمها الدائرة إلى خطط تنمية عمرانية تنظم تخطيط وتخصيص الأراضي، واستعمالاتها والحفاظ على الهوية المميزة لمدن الإمارة، وتخطيط شبكات الطرق والتعويضات.

- ينهض بتنفيذ هذه الرؤية 541 موظفاً، وبلغت نسبة التوطين في وظائف مديري الإدارات ورؤساء الأقسام والشعب 100%، وبما أن التخطيط عمل جماعي منظم، فقد تم وضع خطة استراتيجية تتضمن أربعة محاور وهي: تطوير المخطط العمراني الشامل، وتطوير الخطة الموجهة للخدمات والبنية التحتية، والتطوير المؤسسي وتطوير الخدمات المقدمة للجمهور.

- ومن أهم مشاريع المحور الأول مشروع الخطة الإسكانية لمدينة الإمارات لل 25 سنة المقبلة، حيث تولي الدائرة قطاع الإسكان أولوية قصوى، وبلغ عدد الأراضي التي تم تخصيصها خلال السنوات العشر 39 ألف قطعة سكنية، وتوازن الخطة بين حجم الطلب الحالي، وضمان حقوق الأجيال القادمة في الأراضي السكنية.

- وتهدف الخطة إلى تعديل سياسات صرف الأراضي، ووضع خطة للإحلال والتجديد للمناطق القديمة، واقتراح أنماط سكنية جديدة، وزيادة كثافة المناطق الحالية، وتخطيط المناطق الجديدة ل 25 سنة المقبلة. واعتماد نظام جديد لصيانة وإدارة المناطق.

- ومشروع الخدمات المجتمعية هو الأهم والثاني ضمن محور المخطط الشامل، فقد بلغ عدد سكان الإمارة 1,405,843 نسمة، وأصبحت مدينة الشارقة مدينة مليونية 1,273,353، لذا أعدت الدائرة خطة للخدمات المجتمعية للمدن كافة لل 25 سنة المقبلة لضمان التوزيع الأمثل للخدمات الدينية والتعليمية، والصحية، والثقافية، والاجتماعية، والترفيهية، والتجارية.

- على مستوى الخدمات الدينية: بلغ عدد المساجد في الإمارة ألف مسجد، كما بلغ عدد مصليات المباني المؤقتة 380 مصلياً، ومن أهم المبادرات في هذا الصدد توجيه صاحب السمو حاكم الشارقة بتحويل مئة مسجد كرفان إلى مسجد دائم، وجزء كبير منها سيغطي المناطق الصناعية. وبأدركت الدائرة إلى إصدار دليل المساجد لل 25 عاماً المقبلة، ونماذج مساجد مسبقة التصميم، وجار العمل في بناء «جامع الشارقة» أحد أكبر وأجمل الجوامع بالمنطقة ويمثل إضافة نوعية للعمارة الإسلامية التي تشكل هوية الشارقة العمرانية، ويحظى بالمتابعة اليومية لسموه.

- وعلى مستوى الخدمات التعليمية، تم إعداد مصفوفة هرمية للخدمات التعليمية من الحضنة على قاعدة الهرم إلى مستوى الجامعة، حيث تقف المدينة الجامعية في الشارقة، وجامعة زايد، ومليحة، وخورفكان وكلباء على رأس المصفوفة.

- وعلى مستوى الخدمات الاجتماعية والثقافية تتوزع مراكز الشباب والناشئة

والأطفال والمكتبات والمتاحف والأندية الرياضية في جميع المستويات الإدارية لمناطق وأحياء الإمارة، ووجّه صاحب السمو باستحداث موقع جديد لنادي الشارقة في منطقة الطي، وآخر في الرحمانية لنادي الشعب، وناد جديد للشطرنج للفتيات في الشارقة، وآخر في خورفكان، وأندية جديدة للفروسية في كلباء، وخورفكان، ومليحة، ومدينة للنشر وأرض المعارض على شارع الإمارات بمساحة (8 ملايين قدم مربعة)، حتى أضحت الشارقة عاصمة للثقافة العربية في عام 1998 وعاصمة للثقافة الإسلامية في عام 2014.

- وعلى مستوى الاستدامة البيئية: تبدأ المصفوفة الهرمية من 13 محمية، تليها المتنزهات الوطنية فالحدائق العامة، وحدائق السيدات ثم حدائق المناطق، والأحياء التي بلغ إجمالي المخصص منها 477 حديقة كما تم تخصيص 5 حدائق عمالية جديدة، وتمثل المساحات الخضراء والمحميات 5% من إجمالي مساحة الإمارة.

- وعلى مستوى الخدمات الصحية تبدأ قاعدة المصفوفة من مراكز الرعاية الصحية التي تغطي جميع أحياء ومناطق الإمارة، ثم المستشفيات العامة والخاصة: من أهم المبادرات الصحية مبادرة صاحب السمو حاكم الشارقة، بتخصيص أرض في الرحمانية بمساحة (27 مليون قدم2) لمدينة الشارقة للرعاية الصحية لتصبح على قمة الخدمات الصحية، وتوجت الشارقة كأول مدينة صحية بالدولة.

- وعلى مستوى الخدمات الإدارية والأمنية، تم تخطيط مجمعين للدوائر الحكومية أحدهما يطل على خور الشارقة وبتصميم مميز، والثاني في منطقة الرحمانية بما ساهم في تخفيف الازدحام المروري في مركز المدينة، وتسهيل إنجاز معاملات المواطنين.

- وبالنسبة لتطوير مراكز المدن وهو المشروع الثالث ضمن محور المخطط الشامل، وقابل للتجديد الحضري، نركز فيه على إحياء قلب كل مدينة، وتزويده بمشاريع نوعية ترتقي بمستوى هذه المدن، وعلى مستوى تطوير الأراضي الاستثمارية تم تخصيص عدد (13000) قطعة أرض تجارية، و(12000) قطعة

ارض صناعية خلال الأعوام العشرة الماضية، حيث من مشروعات التجديد الحضري، والتي نركز فيها على الوسط التجاري لكل مدينة الآتي:

- في مدينة الشارقة جار العمل في توسيع قلب المدينة القديم، وإعادة تأهيله ليستوعب متطلبات منطقة الأعمال المركزية، وتعمل الدائرة على تخطيط مشروع استثماري كبير في الضفة المقابلة لمشروع قلب الشارقة، وجار العمل في تطوير كورنيش الفشت بتحويله إلى استعمال تجاري، وزيادة مساحة الشاطئ ودعمه بالعديد من المرافق الترفيهية، وربطه بكورنيش الخور والبحيرات. وعلى بحيرة الممزر والخان جار العمل في إنجاز مشروع سياحي كبير، وممشى على طول البحيرات، كما تم استحداث وسط تجاري فرعي على شارع الإمارات لدعم مناطق التوسع العمراني المتنامية.

- وفي مدينة الذيد جار العمل في مشروع إحياء مزارع وفلج حي الشريعة التاريخي، وترميم حصن الذيد القديم، للحفاظ على الميراث الثقافي والحضاري للمنطقة، وإنشاء سوق الذيد المركزي الجديد ومبنى التلفزيون، وبنك البذور، كما تم إنجاز مبنى الجامعة، وجار تنفيذ مشروع السفاري للسياحة البيئية بمساحة تبلغ 85,5 مليون قدم مربعة.

- وفي منطقة مليحة تم تحديد منطقة الآثار بمساحة 67 مليون قدم مربعة، وتعويض المزارع المتأثرة بالمشروع، وتم بناء متحف مليحة لعرض الآثار، وجار تنفيذ الشوارع الرئيسية في تجارية وصناعية مليحة الجديدة وسوق الجمعة الجديد.

- وفي منطقة المدام تم تحديد وحجز منطقة الآثار في جبل بحايس، والثقيبة بمساحة تقدر 115 مليون قدم وتم تخطيط أراضي استثمارية للسياحة، والرياضات الصحراوية، وجار تنفيذ الشوارع الرئيسية في تجارية، وصناعية المدام. في مدينة خورفكان جار العمل على ترميم المباني التاريخية والحي القديم في خورفكان، وجار التنسيق مع هيئة شروق في تطوير مشروعات (منتجع الجبل بالكورنيش، والمول الجديد، وتحويل كورنيش خورفكان إلى وجهة سياحية،

ترفيهية، وحديقة مائية)، وجار العمل على تصميم استراحة وادي شيو، جار العمل في نصب المقاومة، وتم إنجاز سارية العلم.

- في مدينة كلباء جار العمل على تطوير كورنيش كلباء، وتنفيذ الكاسر، وشاطئ سياحي ترفيهي بكلفة إجمالية 200 مليون درهم، وإنشاء مركز ميغا مول وهو أول مركز تجاري من نوعه في المدينة يطل على البحيرة، وجار العمل في إعداد مقترح لتطوير خور كلباء، بإنشاء مجمع تجاري جديد، وأماكن للتنزه والترويح. وفي مدينة دبا الحصن تم إنجاز مشروع كورنيش دبا، والحديقة العامة، وشاطئ عام، وشاطئ للنساء وجار العمل في تنفيذ مربى مائي، وجار العمل في تنفيذ مركز التسوق على ضفاف القناة الجديدة.

- المحور الثاني هو تطوير الخطة الموجهة للخدمات، ومن أهم المشاريع في هذا المحور قطاع النقل والمواصلات، ونعمل من خلاله على تطوير الشبكات الطرقية في مدن الإمارة، وتطوير بدائل النقل، والدراسات، والتشريعات، والأنظمة. وبالنظر للموقع الجغرافي للإمارة وتوسطها لإمارات الدولة، فقد شكل المرور والمرور العابر والمقدربحوالي 650000 مركبة يومياً، إضافة إلى 14000 مركبة ثقيلة، عبئاً إضافياً على الشبكات الطرقية، لذا كان لا بد من تطوير الشبكات الطرقية في مدن الإمارة العمودية والأفقية:

- فبالنسبة للطرق العمودية وهي الطرق كافة المتعامدة على الكورنيش بدءاً من عجمان إلى دبي، فالعمل جار على تطوير 5 طرق رئيسية:

- الأول: من الكورنيش إلى المرقاب، فشارع الشيخ محمد بن زايد.

- الثاني: شارع الشيخ خالد بن خالد من كورنيش الفشت إلى محمد بن زايد.

- الثالث: تطوير امتداد الملك عبدالعزيز من تقاطع الجوازات إلى المباني الحكومية في الية، والجسر الجديد الذي أعلن عنه مؤخراً بتكلفة تقريبة 920 مليون درهم.

- الرابع: رفع كفاءة الملك فيصل.

- الخامس: رفع كفاءة طريق الجامعة إلى 3 حارات مع ممشى ترفيهي.

- ثانيا الطرق الأفقية: وهي الطرق كافة الموازية للكورنيش، وجار تطوير 4 طرق رئيسية: (شارع الكورنيش، شارع العروبة، شارع الاتحاد، شارع واسط).
- وعلى مستوى الطرق الرابطة بين المدن فالعمل جار على 5 طرق:
- تنفيذ طريق الشارقة خورفكان ب 4 مليارات درهم.
- رفع كفاءة طريق الشارقة مليحة ب 350 مليوناً.
- رفع كفاءة طريق الشارقة الجديد.
- جار تصميم طريق الشارقة دبا الحصن بطول 104 كلم.
- وفي الشرقية أنجز دائري دبا ودائري خورفكان وتم مباشره دائري كلباء.
- رابعاً على مستوى المواقف: تم معالجة نقص المواقف في مركز المدينة بتنفيذ 12000 موقف جديد ضمن 300 قطعة، بالتعاون مع القطاع الخاص، وجار العمل على تنفيذ 13 مبنى مواقف متعدد الأدوار بسعة 6000 موقف.
- خامساً معابر المشاة: اعتمد 17 معبراً، وأنجز (2) على شارع محمد بن زايد، وجار تنفيذ (3) معابر جديدة على شارع الاتحاد، والملك فيصل، والملك عبدالعزيز.
- سادساً على مستوى بدائل النقل: اعتمدت المسارات الحالية والمستقبلية للحافلات وجار تنفيذ 770 موقف حافلة، ونعمل على تطوير الربط بين المدن، وتم اعتماد مسار قطار الاتحاد وربطه بالمطار، وموانئ الإمارة، وجار دراسة تطوير خطوط مترو للربط مع المدن.
- وبالنسبة لمحور الخدمات المقدمة للجمهور فقد بلغ إجمالي عدد المعاملات التي أنجزتها الدائرة خلال الفترة من يناير الماضي حتى منتصف الشهر الجاري، (100) ألف معاملة غير شاملة المراسلات الداخلية والمشاريع، بمعدل 140 ألف معاملة سنوياً. وأنشأت الدائرة مركز خدمة المتعاملين في الفرع الرئيسي، والفروع الخمسة التابعة لها، وجمعت كل معاملات الدائرة البالغة 65 معاملة تحت سقف واحد، وخصصت ستة مكاتب لخدمة السيدات في الدائرة والفروع، إلى جانب تأهيل كل موظفي مركز خدمة العملاء ليعملوا بنظام الموظف الشامل حيث تم تأهيلهم لشهادة الدبلوم في الخدمة الحكومية المميزة، وتم توفير دليل تعريفي لكل

خدمات الدائرة، التي تعد من أوائل الدوائر الحكومية التي نفذت برنامج الإمارات للخدمات الحكومية المتميزة سبع نجوم.

- وقد تم تحويل كافة معاملات الدائرة إلى إلكترونية، وتطبيقات هاتفية ذكية تسهلاً للوصول للخدمة في الزمان والمكان المناسبين للمتعامل، وتم توفير وثيقة ميثاق خدمة المتعاملين، وتحديد مستوى الخدمة التي يتوقعها المتعامل، وربطها بمعايير ونظام الكتروني للمتابعة، وتم إنشاء أول مركز لشهادات عدم ممانعة في الإمارة في الدائرة، وتم تطويره على نظام إلكتروني، وحالياً في مرحلة إعداد مشروع الكتروني لتراخيص معاملات البناء، وسيعمل على تقليل زمن الترخيص من سنة إلى 3 أشهر، ولكنه لم يعتمد على مستوى الإمارة، وتم اعتماد تصاميم مسبقة الاعتماد لمبان صناعية، وملاحق بيوت ومساجد صغيرة لتقليل زمن تراخيص البناء، كما تم توفير نظام لتلقي الشكاوى، والآراء، والمقترحات عبر (13) قناة تواصل، وتتميز بسرعة الرد ونأمل بتحويلها من مكتب إلى إدارة.

- وبخصوص محور التطوير المؤسسي والتواصل المجتمعي فيضم ثلاثة برامج فرعية هي تطوير النظام المالي والإداري والموارد البشرية: ويشمل مشروعات تحسين الإيرادات، ووسائل تحصيلها في الدائرة وفروعها، وتطوير أداء الكوادر العاملة من خلال التدريب، واستقطاب الكوادر المؤهلة، وإعداد المنهجيات، والتحليل الاستراتيجي، وتطبيق متطلبات الآيزو، وتفعيل الأرشيف المركزي وتصنيف الإجراءات القانونية وتطويرها.

- وبالنسبة لتطوير أنظمة العمل الإلكترونية فتشمل مشروعات تطوير نظام مركزي متكامل للأراضي والمراجعين، علاوة على بدء الدائرة فعلياً بتطبيق نظام إلكتروني شامل لحوسبة جميع معاملاتها، وقد أكملت البنية الأساسية واللوجستية للمشروع.

- تم الانتهاء من تصميم الطرق الدائرية في المدن كافة، حيث في الشارقة أنجز الجزء الأكبر من الدائري الأول، ويتم العمل على استكمال الدائري الثاني الرابط بين محمد بن زايد وشارع الإمارات.

- وفي الوسطى في الذيد جار تنفيذ الجزء الأول من الدائري لنقل الشاحنات خارج المدينة وبعيداً عن الجامعة، ويعمل على تنشيط الصناعية الجديدة في الذيد، وفي مليحة والمدام جار تنفيذ الدائري لنقل الشاحنات العابرة إلى العين ودبي بتكلفة تقريبية 600 مليون درهم. - ضمن مشروع التسمية والترقيم الذي توقف منذ عام 2008 لعدم استكمال البلدية المشروع، وجه صاحب السمو حاكم الشارقة الدائرة بالتنسيق مع مجلس التخطيط العمراني لاستكمال المشروع على مستوى الإمارة بكلفة 18 مليون درهم، وسندشن الشهر المقبل تطبيق العنونة الجديد «عنواني»، وهو نظام ذكي يعمل عبر الأقمار الصناعية للاستدلال على أي عقار عبر معرفة اسم الشارع، أورقمه مع المنطقة، أو عن طريق الإحداثيات.	
- في نهاية الجلسة أشارت سعادة رئيس المجلس إلى التالي: أولاً .. تزامناً مع فعاليات أسبوع الابتكار ندعوكم لحضور ندوة بعنوان: (استشراف المستقبل) وذلك يوم الخميس القادم الموافق 24 نوفمبر 2016م بمقر المجلس، بالإضافة الى تكريم المخترع/ أديب البلوشي، كما سيتم إطلاق الموقع الإلكتروني للمجلس بحلته الجديدة. ثانياً .. كما ندعوكم لحضور فعاليات اليوم الوطني والذي يقيمها مجلسنا بهذه المناسبة الغالية وذلك يوم الثلاثاء الموافق 29 نوفمبر 2016م، ونرجو منكم المشاركة في هذه الفعالية .. وكل عام وأنتم بخير. ثالثاً .. الجلسة القادمة- بإذن الله- ستكون يوم الخميس الموافق 8 ديسمبر 2016م وموضوعها مناقشة سياسة دائرة الإسكان في إمارة الشارقة. (شكراً لكم وتُرفع الجلسة)	- <u>البند الخامس ..</u> ما يستجد من أعمال.